

مصانع بغلف الظافر للحديد

جدة هاتف: ٦٣٧٥١٤٠ (٤) خطوط فاكس: ٦٣٧٥٣٧
الدمام هاتف: ٨٤٧٣٠١٤ - ٨٤٧٣٤٢ فاكس: ٨٤٧٣٣١٠

عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
RAJHI STEEL

966 1 498 5555
www.rajhisteel.com

800 124 61 61

الاقتصاديون ورجال الأعمال يرحبون بحديث ولي العهد

تخصيص ٤١ مليار ريال للمشاريع الخدمية يعطي مؤشرات إيجابية على متانة الاقتصاد السعودي ويوفر مزيداً من السيولة في الأسواق ويحرك جميع القطاعات

توجيه الأمير عبدالله يضع المملكة في مرتبة متقدمة من التقييم الاقتصادي ويحفظ حقوق الأجيال القادمة من خلال معالجة الدين العام

ويبين انه بالدعم الكبير الذي قدمته حكومة خادم الحرمين الشريفين لصندوق التنمية العقاري سوف تحل بإذن الله مشكلة الاسكان وسوف يستطیع كل مواطن بناء مسكن ملائم ويتناسب مع متطلبات الحياة الكريمة الاجتماعية مؤكداً ان زيادة رأس مال الصندوق ليس بمستغرب على قيادة هذه البلاد الذين يبذلون الغالي والنفس من أجل العيش الكريم للمواطن.

واعتبر رجل الأعمال مرعي بن محفوظ ان دعم صندوق التنمية العقاري بهذا المبلغ الكبير والمقدر بتسعة مليارات ريال بأنه خطوة ايجابية جاءت في وقتها المناسب حيث سيكون لها الأثر البالغ في تحريك قوائم الانتظار وسوفر الكثير من قروض الاسكان وبالتالي سيكون هناك ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات المرتبطة بعملية البناء والاسكان مما سيكون له الأثر في ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة للفراد.

كما سيقيم صندوق التسليف السعودي والذي سيتم دعمه بمبالغ كبيرة بتوفير كثير من الدعم للشباب ويساعدهم في اقامة مشاريع منتجة لهم وتحسين مستوى الخدمة.

وأكد ان توجيهات سمو ولي العهد بدعم هذه القطاعات الاقتصادية كبيرة ومتنوعة دليل صادق وكبير على اراک ولاة الأمر في هذه البلاد المباركة حفظهم الله بأهمية هذه الخدمات لاسيما ان هناك بعض المناطق تعاني من أزمات في المياه والكهرباء والصرف الصحي وان هذا الدعم السخي سوف يساهم بإذن الله في معالجة جميع المشاكل من جانبه أكد الكاتب الاقتصادي المعروف الدكتور علي دقان ان حديث سمو ولي العهد تابع لمنظم اجتماعي حقيقي يسعى لرفاهية الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي مؤكداً ان توجيه سمو ولي العهد بتخصيص الجزء الأكبر من الفائض المتوقع لسداد جزء من الدين العام سيضع المملكة في مرتبة متقدمة من التقييم الاقتصادي وهذا يعمل لسدعة الاقتصاد السعودي الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الدولية كما ان تسديد جزء من الدين العام يخفف من عبء الأجيال القادمة وسوف يعكس إيجابياً على الاقتصاد السعودي.

ونوه رجل الأعمال والمقاول علي الطويرقي بالمضامين التي اشتمل عليها حديث سمو ولي العهد وقال ان تخصيص فائض الميزانية لتمويل مشروعات تنمية وخدمات سيكون له أبلغ الأثر في تعزيز الرفاهية والاستقرار للمواطن وسيساهم بشكل كبير في انتعاش أسواق العقار بسبب الدعم الكبير الذي حظي به صندوق التنمية العقاري مما سيرتبط عليه تحريك سوق المقاولات وستشهد الحركة العمرانية انتعاشاً كبيراً.



تغنية: خالد الغويد، عمر ادريس، تركي العمري، راشد السكران، خالد عبدالله

رحب الاقتصاديون ورجال الأعمال بحديث صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني حول رؤيته للانفاق للفائض المتوقع في الميزانية للعام الحالي.

واتفقوا على ان أمر سموه الكريم بتخصيص ٤١ مليار ريال لمشاريع خدمية تنموية جديدة يعطي مؤشرات ايجابية على متانة الاقتصاد السعودي وازدهاره وهو يأتي في اطار الاصلاحات الهيكلية لتحقيق نمو اقتصادي بقيادة القطاع الخاص وتنويع اقتصادي وخفض نسبة البطالة.

واشاروا الى ان مضامين حديث سمو ولي العهد تشير الى ان ٢٠٠٤ سيشكل افضل اداء للاقتصاد السعودي حيث ايرادات النفط العالمية التي ستحقق للاقتصاد السعودي اداء مالي وفائض الميزان التجاري وارتفاعاً في الموجودات الاجنبية للدولة وهذا الارتفاع يشكل وسادة كبيرة من الاحتياطي للدفاع عن سعر الصرف الرسمي الثابت للريال مع الدولار وكذلك توفير سيولة في الأسواق والاقتصاد وذلك فيسكن فيكون العام الحالي واحداً من افضل سنوات الازدهار الاقتصادي للمملكة على مدى عقود طويلة.

وقال الدكتور سعود بن صالح إسلام عضو مجلس الإدارة المدير العام لشركة اسمنت ينبع ان توفير فائض الميزانية في البنود التي أعلنها سمو ولي العهد حفظه الله في مقدمة بنود تخصيص فائض الميزانية وهذه الخطوة في حد ذاتها تعطي قوة وامتانة للاقتصاد السعودي تضاف لما يتمتع به اقتصادنا من مرونة وانتعاش في الوقت الراهن وهذا ما يشهد به جميع المحللين الاقتصاديين.

وعبر الأستاذ ابراهيم الحناكي الحكيمة لسمو ولي العهد تجاه تخصيص فائض الميزانية لسداد الدين العام لأن ذلك يعطي الاقتصاد السعودي دفعة قوية تتناسب مع حجم الاستثمارات التي ضخت فيه خلال الآونة الأخيرة ويلاحظ في حديث سمو ولي العهد وضع برامج عاجلة تلبى احتياجات مشاريع المياه والصرف الصحي والطرق وازدواجها وبناء المدارس ودعم التعليم الفني كما ان تخصيص تسعة مليارات من الفائض لزيادة رأس مال صندوق التنمية العقاري سوف يساهم في نهضة عمرانية كبيرة وسوف يقلص فترة الانتظار للمستفيدين للصندوق وهذا سيؤدي بدوره إلى ضخ طاقات جديدة في قطاعات التنمية العمرانية.

العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بتخصيص ٤١ مليار ريال من الفائض للمشاريع التنموية الشاملة لكافة المرافق والخدمات العامة يؤكد على قوة وامتانة الاقتصاد السعودي وحرس القيادة الرشيدة على دعمه من أجل رفاهية المواطن.

فقد قال رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة عادل كمي ان تخصيص

المؤثرين يعتبران مكملان لبعضهما البعض. ووضع سموه لهذا القطاع ضمن القطاعات التي تشملها بالتخصيص سوف يدفع بالقطاع الصحي بنمو مضطرد سيساهم كبريات الدول، القرار يؤثر على التقييم الاقتصادي.

وأكد عدد من الاقتصاديين ورجال الأعمال بالعاصمة المقدسة ان توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي

العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بتخصيص ٤١ مليار ريال من الفائض للمشاريع التنموية الشاملة لكافة المرافق والخدمات العامة يؤكد على قوة وامتانة الاقتصاد السعودي وحرس القيادة الرشيدة على دعمه من أجل رفاهية المواطن.

فقد قال رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة عادل كمي ان تخصيص



عادل كمي، سليمان الجبيري، د. علي دقان

العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بتخصيص ٤١ مليار ريال من الفائض للمشاريع التنموية الشاملة لكافة المرافق والخدمات العامة يؤكد على قوة وامتانة الاقتصاد السعودي وحرس القيادة الرشيدة على دعمه من أجل رفاهية المواطن.

فقد قال رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة عادل كمي ان تخصيص



د. سعود اسلام، صالح المكريش، م. منصور النجمي، مرعي بن محفوظ

العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بتخصيص ٤١ مليار ريال من الفائض للمشاريع التنموية الشاملة لكافة المرافق والخدمات العامة يؤكد على قوة وامتانة الاقتصاد السعودي وحرس القيادة الرشيدة على دعمه من أجل رفاهية المواطن.

فقد قال رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة عادل كمي ان تخصيص

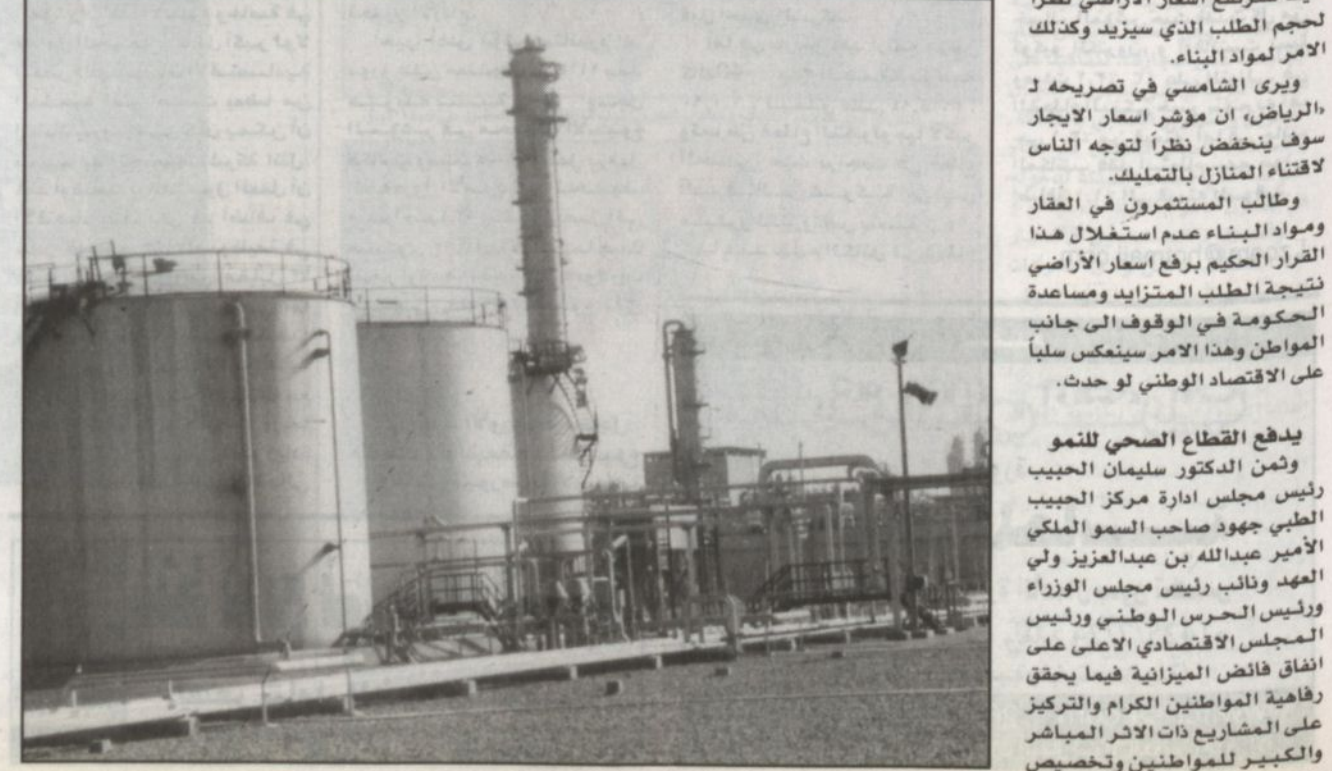
تأكيد على سلامة المنهج الاقتصادي

وقال المهندس منصور بن عبدالرحمن السحيمي المدير العام لشركة الاسمنت العربية ان سمو ولي العهد ركز على قضية هامة جداً تتعلق بقوة الاقتصاد السعودي وهي سداد الدين العام حيث وجه بسداد جزء كبير من هذا الدين من فائض الميزانية.

واعتبر السحيمي هذا القرار بأنه يؤكد مصداقية وقوة وامتانة الاقتصاد السعودي.. كذلك تطرقت القرارات لدعم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات المساس المباشر بحياة المواطن وهذه هي إحدى المكرمات التي تعودنا عليها من قيادتنا الحكيمة أن تكون في مقدمة أولويات التنمية مشيراً إلى أن هذه القطاعات الاجتماعية حظيت بدعم وتوجيه سمو ولي العهد بتركيز اهتمامها باحتياجات المواطن وتلبية الأولويات منها بشكل دائم وحسن.

من جهة تحدث الأستاذ صالح محمد المكريش رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة

القرار يؤدي لتحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص ويخفض نسبة البطالة توقعات بنشاط السوق العقاري وتراجع في قائمة الانتظار للبنك العقاري



الأمير عبدالله والتأكيد على دعم عناصر الاقتصاد التي تمس المواطنين

من الواضح أن قيادةنا تبذل كل الجهد لتأكيد من أن برامج الإصلاح الاقتصادي تسير بشكل صحيح وتتقدم نحو الأهداف المرسومة لها. وما تم الاعلان عنه في كلمة ولي العهد لوكالة دليل على أن قيادة هذا البلد تتلمس بشكل دائم احتياجات كافة شرائح المجتمع وتتخذ القرارات اللازمة لضمان رفاهية المواطن. لذلك ركز الأمير عبدالله على تمويل ودعم عناصر الاقتصاد التي تمس المواطنين بشكل يومي واعتبر حفظه الله ان الاستثمار الأمثل لفائض الميزانية يجب أن يذهب نحو التدريب والتوظيف بالإضافة لتمكين المواطنين من شراء الوحدات السكنية. وبالمنظر لكيفية توزيع الفائض نجد أنه قد تم زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بحوالي ٩ مليارات ريال ورفع رأس مال بنك التسليف ليصبح ٣ مليارات ريال وضع مبالغ مختلفة لبناء المدارس والطرق والمستشفيات. فمن المتوقع أن يؤدي هذا التوجه لتنشيط الدورة الاقتصادية وتحرك وتيرة البناء والتشييد مما يوجد مزيداً من الوظائف وتتاح فرص استثمارية يستفيد منها الوطن والمواطن.

ولم تتجاهل كلمة ولي العهد أهمية التعامل مع ارتفاع الدين العام حيث أوضح سمو الأمير

عبدالله بأن الجزء الأكبر من الفائض سيوجه لتخفيض هذا الدين. وأن خطوة باتجاه تحقيق الكفاءة الاقتصادية وخلق فرص استثمارية في المستقبل تستفيد منها الأجيال القادمة. وهنا أود أن أتطرق لجوانب أخرى لم يتم التركيز عليها رغم أنها تعتبر أحد العوامل الأساسية وتسبب في ارتفاع الدين العام؛ أولاً النمو السريع لعدد السكان دون حدوث ارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي يفوق نسبة الزيادة السكانية أو حدوث تقدم في موضوع تنوع مصادر الدخل (الإنتاجية) وتالياً ضعف الإدارة النقدية وأسلوب التفاوض بشأن حركة رأس المال والتي تكبد الاقتصاد السعودي مصاريف ضخمة على صولات تدفعها اما عن طريق السندات السيادية او من خلال عقود وصفقات مالية غير مدروسة. ولا ننسى بأن الدين العام في جميع البلدان غير ثابت ويتغير من سنة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية واحتياجات التنمية بالإضافة لحجم خدمة الدين السنوية، وهناك ادارة مستمرة لهذا الجانب من خلال برامج اصدار السندات الحكومية.

مستشار مالي وعضو جمعية الاقتصاد السعودية

مشتر المرشد

الغرفة التجارية للصناعات الجلدية بالرياض

دعوتكم لحضور اللقاء التعريفي بالمنتجات الاسترالية الاستهلاكية

وسيمت خلال اللقاء التعريف بمنتجات الملابس والأحذية، مستحضرات التجميل والعناية بالبشرة، الحلي والجواهر، الأثاث

وذلك في تمام الساعة السادسة والنصف مساء اليوم الأحد ٢٠٠٤/٧/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/٩/٥م

بقاعة المحاضرات بالدور الأول من مبنى الغرفة

ولمزيد من المعلومات الاتصال على هاتف ٤٠٤٠٠٤٤ تحويلة ٣٦٥

شارك إنتركي Interkey

الداعمون